

حيث ذكر ان دلالة اللفظ لا تظهر العناد توهم ان
 السكالي ان ارد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة اللفظ
 ذاتية ولا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره جملة على معنى
 قائله بري عنده اكله واقول كيف حل لك ان يقال
 كلام المصنف جملة على معنى هو بري منه والحج ان
 لم يبينه ان المصنف ايضا قد اوصى بتعيين اللفظ للدلالة
 على معنى ينفه وان السكالي ايضا اورد هذه المذاهب
 وابطله ثم تاوله فقال ان هذا الحال قول من قال يحفظ
 شيئا وعطيت عنك شيئا فنقول هذا اللفظ
 يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها
 من تخصص لتساوي نسبة الى جميع المعاني فذهب
 المحققون الى ان المخصص هو الوضوح والمخصص وضعه
 لهذا دون ذلك هو اعادة الواضع والظاهر ان الواضع
 هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن
 الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده
 عليها فكلما اوجي او يخلف الاصوات والحروف في
 جسم واتساع ذلك الجسم واحد او جماعة من
 الناس او جعلت علم ضروري في واحد او جماعة
 وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني
 ان بي اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي
 اختصاصا بدلالة اللفظ على ذلك المعنى وانفتحت
 لهم ويرعى ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ
 على المعنى لو كانت لذاتك الله على اللفظ لوجب

ان لا

ان لا تختلف المفاد باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل
 احد معنى كل لفظ سمعه لا امتناع انك كل المدلول
 عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ انه لا ضل
 ولا عتق جعل اللفظ واسطة التقرب بحيث يدل على
 المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول
 بالغير ولا يمنع نقله من معني الى معني اخر بحيث
 لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في
 الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات المتناظرة
 كلنا هل المعطيات والزبان والمتضاد في الجحون
 للانسود والابيض لا مستلزما فمدان يكون المهوم من
 قولنا هوذا هل او جود انضاض بالمتناظرة او المتفاد
 وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب
 بالذات التقيضي او المتقناذي لانه مجموع وقد
تأوله اي القول بدلالة اللفظ لذاتة **السكالي** اي
 صرفه عن ظاهره وقال انه تشبهه على ما عليه
 ائمة على علمي الاشتقاق والتقريب عن ان الحروف
 في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمز والشدة
 والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص
 تقتضي ان تكون العالم بها اذا اخذت في تعيين شي
 مركب منها المعنى لا يميل التناسب بينهما فصار
 حق الحكمة كالفهم بالما الذي هو صرف رجو لكسر
 الشيء من غير ان يبي والقسم بالما الذي هو
 شدة بكسر الهمزة يبي وان لم يمان تركيب

الشرعية
 والعرفية
 لما ذكره
 في شرحه
 في

Copyrighting University